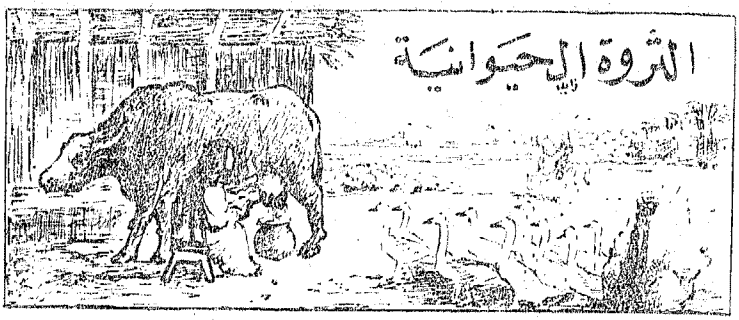

القيمة الاقتصادية للكسب
فى مصر

للاستاذ عبد المنعم بلبع ، المهندس بتفتيش الزراعة بدمنهور

إن الإنتاج المصرى العادى من بذرة القطن كان قبل فرض قيود تحديد زراعة القطن فى السنوات الأخيرة يتراوح بين ٦ و ٧ ملايين إردب ، ولكنه انخفض بسبب هذه القيود إلى ٣٫٥ ملايين سنة ١٩٤٧ تعصر جميعها داخل البلاد الآن بعد استيفاء حاجة الفلاح من التقاوى ! وهى تقدر بحوالى نصف مليون إردب .

ومصانع الزيت تنتج من هذه الملايين الثلاثة من أرادب بذرة القطن زيتاً حوالى ٧٠ الف طن ، وكسباً حوالى ٣٠٠ الف طن . أما الزيت فغنى عن التعريف فهو من المواد الغذائية الأساسية التى يقبل عليها الشعب إقبالا شديداً ، ورغم هذا الإنتاج الكبير منه لا تزال البلاد تقاسي مرارة الحاجة إلى الزيت خصوصاً أنه أساس عدة صناعات هامة كالصابون .

أما الكسب فلا يلاقى من الرواج بعض ما يلاقيه الزيت ، ولهذا يحاول منتجوه التخلص منه بتصديره إلى الخارج ، فإن الإستهلاك المصرى ليس ذا شأن كبير بالنسبة إلى هذا الإنتاج الضخم الذي يزيد ضخامة بما نستورده من البذرة لاستكمال نقص الزيت .

لم يكن الكسب قبل الحرب الأخيرة مادة كثيرة الشيوع لدى شعب مصر ، إذ أن الشركات المنتجة له ، كانت تعتمد على تصديره إلى الخارج حيث يلقى رواجا وإقبالا ، ولم يكن الإنتاج بهذه الضخامة ، فقد كنا نصدر جزءاً كبيراً من البذرة . فلما دهمت البلاد هذه الموجة القاسية وهى حرمانها من الواردات وعز وجود الفحم كان فى الكسب خير بديل لحل هذه الأزمة الطارئة . ولقد ضمن الكسب لمصر تسيير قطراتها فى أثناء الحرب ، إلى أن أتيح لهذه القطرات استعمال المواد البترولية . وكان أيضاً مادة الوقود الأساسية لكثير من محالج المملكة المصرية ومصانعها ومطاحنها ومخابزها . ولولاه لحلت بالإنتاج المصرى نكبة حادة لم يكن من اليسير التغلب عليها .

ولقد دفع عدم التصدير تلك الشركات المنتجة إلى الترويج للكسب والدعاية لاستعماله فى كل ما يمكن أن يستعمل فيه ، وعاونها فى ذلك المختصون بوزارة الزراعة لاستعماله غذاء للحيوان أو سماداً للأرض ، حتى أصبح معروفا لدى الزراع خصوصاً حول المدن الكبرى حيث يتركز إنتاج الألبان ، وأصبحت له فضلا عن سوقه كوقود ، أسواق أخرى بين الزراع كمادة علف تساعد على حل مشاكل تغذية الحيوان .

فلما انفرجت أزمة الوقود واتجهت البلاد فى حلها إلى تحويل أفرانها إلى استهلاك منتجات البترول ، فقد الكسب سوقا ضخما كانت تستنفد أكثر ما تنتجه المصانع ، ولم يبق له غير سوقه كغذاء للحيوان أو كسماد . ودفعت هذه الحالة منتجى الكسب إلى محاولة تصديره محتجين بأن الفلاح المصري قليل الاستفادة من هذه المادة ، حتى لقد تجمع لدى المصانع عشرات الآلاف من أطنان الكسب التالفة بسبب خزنها فى العراء دون تصريف عدة سنوات ، ولقد سمح أخيراً بتصدير مقادير من الكسب بحالته الطبيعية أو مخلوطا بغيره من مواد العلف . فالكسب الآن مادة للتصدير ، ولا شك أن فى هذا الوضع خسارة محققة للإنتاج الزراعى فى مصر ، لأنه غذاء للحيوان رخيص ينتج محلياً فإن ينقطع وروده فى وقت ما ، ثم إنه عالى القيمة الغذائية فى بلد تجوع حيواناته أو تكاد فى الصيف .

بيان تحليل المركبات المهضومة لبعض مواد العلف

المركبات المهضومة	الفول	الكسب (غير مقشور)	الدريس	الردة الناعمة	الشعير	رجيع الأرز
البروتين ٪	٢٠و٤	١٧ر٢	٧ر٧	١٢ر	٦ر٥	٧ر٧
الدهن ٪	٢ر	٦ر٢	٨ر	٣ر	٢ر٨	١٤ر
كربوهيدرات ٪	٤٧ر٣	١٧ر٣	٢٣ر٤	٤٦ر٥	٦٣ر	٣٧ر
الياف ٪	٣ر٥	٥ر٨	١٤ر٦	١ر٦	١ر١	١ر١
معادل النشا الحقيقى كجم	٧٢ر٤	٤٧ر٤	٣٢	٦٤	٧٤	٧٤
ثمن الطن بالجنيه	٣٠ : ٢٥	٦ر٢٥	١٢-٧	حوالى ١٠	١٤	٦-٥

ولعل الحقيقة الواضحة من هذا البيان - وهى أن الكسب غير المقشور يحتوى على نسبه طيبة من البروتين المهضوم، لا تقل كثيراً عن نسبة البروتين المهضوم بالفول، بينما سعر الكسب يقل عن ربع سعر الفول - تحمل فى ثنـــاياها ما يوجهنا إلى الاستفادة من الكسب الفائدة الطبيعية، فإن تربية الحيوان فى مصر لا زالت بطيئة السير متعثرة الخطى. ولا زال الإنتاج المصرى من المواد الحيوانية لا يكفى الاستهلاك فنحن نستورد الضأن من ليبيا والسودان، ولا زالت الألبان ومنتجاتها مرتفعة الأثمان حتى عند مقارنتها بأسعار الألبان فى البلاد الأوربية.

والواقع أن الإنتاج الحيوانى فى مصر يحتاج إلى نهضة شاملة، وأن الكسب سيكون من أقوى الدعائم التى نبنى عليها هذه النهضة المرجوة.

وسنفصل فى السطور التالية مدى ما يمكن أن يؤديه الكسب فى هـذه الناحية الهامة من النهضة الزراعية:

جملة الإنتاج المصرى من الكسب فى الوقت الحالى ٣٠٠ ألف طن بها ١٧ ٪ من البروتين المهضوم.

∴ كمية البروتين المهضوم بالكسب = ٣٠٠ مليون × $\frac{١٧}{١٠٠}$ = ٥١ مليون كجم.

وكل ١٠٠ كجم كسب غير مقشور بها حوالى ٤٧ كجم من معادل النشا الحقيقى.

∴ معادل النشا الموجود بالكسب = ٣٠٠ مليون × $\frac{٤٧}{١٠٠}$ = ١٤١ مليون كجم.

فهذا القدر من البروتين المهضوم ومعادل النشا يمثل المقدرة الإنتاجية من اللبن الجاموسى ، والجاموس فى مصر هو حيوان اللبن ، واليك ما يأتى :

وزن الجاموسة المتوسط ٥٥٠ كجم والإنتاج اليومى لها فى المتوسط ١٠ أرطال تحتاج إلى ١ كجم من معادل النشا في العليقة « حافظة وإنتاجية » لينتج ١٧ر٢ رطل لبن جاموسى (حيث تحتاج الى ٥١ر١ كجم من معادل النشا لكل ١٠٠ كجم من الوزن الحيوانى فى العليقة الحافظة و١٨ر١ كجم من معادل النشا لإنتاج كل رطل لبن جاموسى) وكمية البروتين الموجودة بالكسب كبيرة جداً فالعامل المجرد هو معادل النشا .

∴ كمية اللبن الجاموسى التى يمكن انتاجها = ١٤١ مليون × ١٧ر٢ = ٣٠٥٫٩٧٠٫٠٠٠ رطل لبن ، وباعتبار أن ثمن رطل اللبن الجاموسى تقريباً ١٣ مليما تصبح قيمة اللبن الناتج = ٣٫٩٧٧٫٦١٠ جم .

وأرجو أن يكون واضحا أن هذه الكمية من اللبن هى التى يمثلها إنتاج الكسب فى الجاموس المصرى دون تقيد بالظروف العملية الخاصة التى قد تحد من ظهور هذه المقدرة التى تمكن فى الكسب ، فالحقيقة أن الحيوانات المصرية تكون نهاية موسم إدرارها فى الوقت الذى تتغذى فيه على الحليقة الجافة ، وهذا لا شك شديد الأثر على النتيجة الفعلية من التغذية على الكسب ، ولكنه ليس ناتجا عن ضعف القيمة الغذائية له .

وباستعمال الكسب فى التغذية ينتج عنه سماد يمكن تقديره كالآتى :

كمية اللبن الناتج ٣٠٥ ٩٧٠ ٠٠٠ رطل = $\frac{٢}{٥}$ × ٣٠٥ ٩٧٠ ٠٠٠ = ١٢٢٣٨٨٠٠٠ كجم ، ونسبة البروتين في اللبن الجاموسى حوالى ٤٪

∴ كمية البروتين الموجود باللبن = $\frac{٤}{١٠٠}$ × ١٢٢٣٨٨٠٠٠ = ٤٨٩٥٥٢٠ كجم من البروتين ونسبة البروتين الكلى فى الكسب ٢٤ ٪

∴ كمية البروتين الكلى فى الكسب = ٣٠٠ مليون × $\frac{٢٤}{١٠٠}$ = ٧٢ مليون

كجم بروتين . وبطرح كمية البروتين التى تتحول إلى لبن من كمية البروتين الكلى فى الكسب « الغذاء » تنتج كمية البروتين التى تخرج من الجسم فى (البول والفضلات) = ٦٧١٠٤٤٨٠ كجم من البروتين ، ونسبة الأزوت فى البروتين ١٥٫٦٥ ٪

∴ كمية الأزوت فى المتخلفات = ١٠٥٠١٦٥١١٢ كجم أزوت ، ويفقد من الأزوت عادة عند تحضير السماد البلدى نسبة تقدر فى المتوسط ٥٠ ٪

∴ كمية الأزوت المتبقى فى السماد = ٥٢٥٠٨٢٥٥٦ كجم أزوت ، وباعتبار أن نترات الصودا بها ١٥ ٪ من الأزوت ، فكمية الأزوت التى يتحصل عليها توجد فى $\frac{٥٢٥٠٨٢٥٥٦}{١٠٠} \times \frac{١٠٠}{١٥}$ = ٣٥٠٠٥٥ طن نترات صودا .

وثمن الطن من نترات الصودا الآن ١٨٫٥ جنيها مصريا .

∴ قيمة السماد النقدية = ٦٤٧٦٠١٫٥ جم

أى أن القيمة النقدية للكسب إذا استعمل كغذاء لإنتاج اللبن من الجاموس المصرى فى أحسن الظروف الملائمة تصبح ٤٦٢٥٢١١٥ جم .

وغنى عن البيان أن استغلال هذه القدرة الإنتاجية الضخمة التى تكمن فى الكسب سيفتح سوقا رائجة لمواد العلف الأخرى تضاف اليه لتكوين عليقة متزنة فضلا عن النهضة الشاملة التى سيثيرها فى الإنتاج الحيوانى وصناعة الألبان وما يتبعها من التحسن الكبير الذى يدخل على تغذية الشعب .

ومن أهم العوامل التى تساعد على نشر الكسب والتمكين له عند الفلاح المصرى :

(ا) خفض السعر ، فإن سعر الطن من الكسب فى الوقت الحالى كما تحدده وزارة التجارة والصناعة هو ٦٢٥ قرشا وهو يباع عمليا بسعر القنطار ٣٠ قرشا ، فهو إذا قيس بالفول أو بغيره من مواد العلف يعتبر غذاء رخيصا ما فى ذلك شك ، ولكن الكسب لايزال شيئا جديدا على الفلاح المصرى ، والخير كل الخير فى أن يصبح من أسس تغذية الحيوان ، وإن تخفيض الثمن ليعتبر أكبر مشجع للإقبال عليه ، وأرجو أن يهتم المختصون بخفض أسعار الكسب خفضا تلاحظ فيه هذه الحقيقة ملاحظة كاملة ، وهى أننا فى حاجة إلى إغراء الفلاح بالتوسع فى استعمال الكسب .

وهذا الخفض يمكن تحقيقه بالوسائل الآتية :

(١) الحد من التصدير إلى أضيق الحدود ، لأن إباحة تصدير جزء كبير منه يدفع المصانع المنتجة إلى التراخى فى عرضه على الفلاح المصرى بسبب ما يلاقيه من ترحيب كبير ورواج فى الخارج ، فقلة التصدير أو منعه ستحمل المنتجين على بيعه بالأسعار التى تتكافأ مع تكاليف الإنتاج دون مغالاة .

(٢) تيسير عرض الكسب على الفلاح فى شون بنك التسليف المنتشرة فى جميع أنحاء المملكة ، سواء أكان ذلك بالنقد أم بالأجل ، وكذلك اهتمام المراكز الاجتماعية والجمعيات التعاونية بعرضه ، مما ييسر للفلاح الحصول عليه دون تحمل مشقة الإنتقال إلى المدن الكبرى .

(٣) قد يكون السعر المحدد وهو ٦٢٥ قرشاً للطن سعراً متناسباً مع تكاليف إنتاج الزيت وثمن البذرة ، ولكن حاجتنا إلى إغراء الفلاح بالتوسع فى استعمال الكسب تجعلنا نلح فى خفض هذا السعر المحدد أيضا ، إذا لم يكن فى الوسائل السابقة ما يحقق هذا الغرض ، ويكون هذا الخفض ، إما بتخفيض ثمن البذرة أو برفع ثمن الزيت .

وتخفيض إردب البذرة ١٠ قروش يؤدى إلى خفض طن الكسب نحو ١٠٠ قرش ، وإردب البذرة الذى يزن نحو ١٢٠ كجم يعطى حوالى ٢٠ كجم زيت و ١٠٠ كجم كسب . فإذا عمدنا إلى رفع أسعار الزيت كوسيلة لخفض أسعار الكسب فإن إضافة قرش واحد إلى أسعار الكيلو من الزيت ينتج خفضاً فى سعر الطن من الكسب قدره ٢٠٠ قرش ، ذلك لأن إنتاج كل طن واحد من الكسب يقابله إنتاج ٢٠٠ كجم زيت .

وقد يعترض على هذا الرفع بأنه سيزيد نفقات المعيشة بينما تبذل الجهود لتخفيضها ، والجواب أن هذا الرفع فى حقيقته تافه القيمة بالنسبة إلى كل فرد ، فمعدل استهلاك الفرد للزيت لا يزيد عن ٣ كيلوجرامات فى العام ، فالزيادة جميعها بالنسبة إلى أسرة مكونة من ٥ أفراد لا تزيد عن ½ ١ قرش فى الشهر .

(ب) قد يكون جهل الفلاح الصغير بكيفية استعمال الكسب والمقادير المناسبة منه لكل حيوان خصوصا أنه جديد إلى حد ما على البيئة الزراعية المصرية مما يحد

من إقباله عليه . ولهذا فإنني أرجو أن يكون فى الوحدات الزراعية والمراكز الاجتماعية التى يشرف عليها إخصائيون اجتماعيون ذوو ثقافة زراعية عالية ، ما يكفل نشر الكسب والدعوة له بالإرشاد والتجربة العملية فى حيوانات الوحدات الزراعية .

(ص) إن أهم ما يعوق انتشار الكسب لدى الفلاح اعتقاده الجازم فى جودة الفول وامتيازه كغذاء للمواشى على أى غذاء آخر . والحقيقة العلمية لا تخالف ذلك خصوصا بالنسبة إلى حيوانات العمل ، ولكن ليست جميع الحيوانات المصرية حيوانات للعمل فقط ؟ وليست جميع أيام السنة مواسم مزدحمة بالعمل الزراعى الذى يستلزم التغذية على الفول ؟ ثم أين ثمن الفول من ثمن الكسب الحالى ؟

إن تغذية الحيوان فى مصر لا ترتكز على أساس علمى أو اقتصادى ، فإن الفول أساس التغذية لدى أكثر المقتنين بمواشيهم ، مرتفع الثمن جداً ، وذلك يؤدى إلى ارتفاع أسعار منتجات الحيوان . أما الفلاح الفقير فإنه يعتمد اعتماداً كاملا على التبن ، بل يكاد يكون هو الغذاء الوحيد الذي تتناوله مواشيه فى الصيف ، ولهذا ينخفض إنتاجها انخفاضا كبيراً إلى حد العدم .

فالتوسع فى استعمال الكسب يؤدى إلى خفض أسعار المنتجات الحيوانية بخفض تكاليفها وزيادة عرضها .

والعالم الآن يقاسى مجاعة فى المواد الغذائية فمن الواجب ألا نشرك الحيوان فى المحاصيل التى تدخل فى تغذية البشر ، بل يجب أن نقتصد جهد الإمكان فى المساحة التى نزرعها خصيصاً لغذاء الحيوان ، بل يجب أن تكتفى الحيوانات بمخلفات الزراعة والصناعة حتى تقوم بدورها الطبيعى فى الإنتاج الزراعى ، فتغذية الحيوان على الفول والشعير والذرة ، لا شك خطأ كبير خصوصاً وحالة المحاصيل الغذائية سيئة .

لقد قابل الفلاح المصرى الأسمدة الكيمائية عند بدء إدخالها مقابلة عدائية شأنه فى ذلك شأن جميع الشعوب فى استقبالها لكل جديد ، ولكنه بعد أن لمس فائدتها فى الإنتاج أصبح الآن شديد الرغبة فى الاستزادة منها . فهل نوفق إلى تعويد الفلاح الصغير على استعمال الكسب فى تغذية المواشى فنسدى اليه وإلى

الاقتصاد المصرى خدمة جليلة ، يكون لها أثر بالغ فى رفع مستوى المعيشة وتحسين التغذية ، فضلا عما فى ذلك من النهوض بالإنتاج الزراعى ... إنى أرجو ذلك وأرجو أن يتم قريباً حتى نلحق بالقافلة ولا نظل نقاسي هذه الحالة الشاذة فنضطر إلى استيراد منتجات الحيوان على اختلاف أنواعها .

استعمال الكسب فى التسميد .

كان نتيجة لانقطاع المواصلات فى سنوات الحرب ، وقلة إنتاج السماد بعدها ، أن قاست الزراعة فى مصر عجزا خطيرا فى الأسمدة الكيمائية رغم الحاجة الملحة إلى استعمال دورة فى الإنتاج الزراعى تتابعت فيها محاصيل الحبوب التى تتطلب مزيدا من المواد الأزوتية حتى تغل غلة مربحة ، وحتى تحفظ على التربة خصوبتها ، ولقد كان الكسب من أول المواد التى اتجهت اليها الأنظار لسد بعض هذا النقص الخطير باستعماله كسماد عضوى أزوتى لاحتوائه على أزوت بنسبة ٤ ٪ .

ولقد قامت الأقسام المختصة بوزارة الزراعة ، قسم الكيمياء وقسم التجارب ، ببحث هذا الموضوع بحثا شاملا فاتضح من هذه الأبحاث أن الكسب ينجح نجاحا فى تسميد الأرز ، إذ يستفيد الأرز من جميع الأزوت الموجود بالكسب ، أما بالنسبة إلى القطن والقمح والذرة فقد ثبت أنها لا تستفيد منه إلا بنسبة ٦٠ ٪ و ٥٠ ٪ و ٤٠ ٪ على الترتيب ، وذلك بالنسبة إلى استفادتها من الأزوتات المعدنية .

ولقد كان نجاح تسميد الأرز بالكسب وتكدس المخزون منه لدى المنتجين وشكواهم المستمرة من سوء تصريفه مما دعا وزارة الزراعة إلى أن تلزم الفلاح إلزاما باستعمال الكسب فى تسميد الأرز ، وكانت وسيلتها إلى تنفيذ ذلك هى سيطرتها الكاملة على توزيع الأسمدة الكيميائية فكان على كل من يشترى سلفات النشادر للأرز أن يأخذ معه قدرا من الكسب .

تحليل كسب القطن غير المقشور

رطوبة	٧ ٪	حامض فوسفوريك	٢ - ٢ر٥ ٪
مواد عضوية	٨٥ ٪	بوتاسا	١ر٣ ٪
أزوت كلى	٣ر٥ - ٤ ٪	زيت	٥ - ٤ر٥ ٪

ومن هذا التحليل يتضح أن مقدار الأزوت الموجود بالكسب هو :

٣٠٠ مليون × $\frac{٤}{١٠٠}$ = ١٢ مليون كجم أزوت

ونسبة الأزوت فى سلفات النشادر حوالى ٢٠ ٪

∴ أزوت الكسب موجود فى ١٢٠٠٠ × $\frac{١}{٢٠٠}$ = ٦٠ ألف طن من سلفات النشادر ، ثمن الطن ٢٨٫٥ جم .

∴ القيمة النقدية للكسب كسماد للأرز = ٦٠٠٠٠ × $\frac{٢٨٫٥}{١٠٠}$ = ١٧١٠٠٠٫٠٠٠ جم

وتقل هذه القيمة فى حالة استعمال الكسب كسماد للقطن إلى ١٠٢٦٠٠٠٫٠٠٠ جم وفى حالة القمح إلى ٨٥٥ ألف جم وفى حالة الذرة إلى ٦٨٤ ألف جنيه فقط .

أما قيمة الكسب كسماد فوسفاتى بالنسبة إلى مايحتويه من حامض الفوسفوريك فلم تقصد إلى تقدير أهميتها التجارب ، ولعل لدى حضرات المختصين شيئا وافيا عن هذا الموضوع .

وأقول على وجه عام انه لا يستفيد من التسميد الفوسفاتى غير الأرز والبقول ، ولم تجر تجارب على تسميد البقول بالكسب ، ولعل السبب فى استجابة الأرز للتسميد بالكسب ونجاحه هذا النجاح يرجع جزء منه إلى نسبة الفوسفوريك الموجودة بالكسب ، فإضافة ٤٠٠ كجم من مطحون الكسب غير المقشور تمد الأرز بـ ١٦ كجم من الأزوت ، وهو ما يعادل الموجود فى ٧٥ كجم من سلفات النشادر ، وبثمانية كيلو جرامات من حامض الفوسفوريك ، وهو يعادل ٥٠ كجم من سوبر فوسفات الكلسيوم ١٥ ٪ فكأن الأرز المسمد بالكسب قد سمد فضلا عن التسميد الأزوتى تسميدا فوسفاتيا أيضاً .

ويمكن تقدير القيمة النقدية للكسب كسماد فوسفاتى كما يأتى :

٣٠٠ مليون × $\frac{٢٫٥}{١٠٠}$ = ٧٫٥ كجم من حامض الفوسفوريك

وهذا القدر موجود فى $\frac{٧٫٥}{١٠٠}$ مليون × $\frac{١}{١٥}$ = ٥٠٠٠ طن من سوبر فوسفات الكلسيوم ١٥ ٪ وسعر الطن من سوبر فوسفات الكلسيوم ١٢ جم

∴ قيمة الكسب كسماد فوسفاتى ٦٠٠ ألف جنيه .

وبالكسب أيضا ٣ر١ ٪ من البوتاسا أى ٤ مليون كجم تقريبا ، ولكن غنى الأراضى المصرية بهذا العنصر يصرف النظر عن أهمية التسميد به .

وجدير بالذكر أن أقول أن التسميد بالمقادير التى تنصح بها وزارة الزراعة وهى ٤٠٠ كجم للفدان لا تترك أثراً نافعاً للمحصول التالى .

وثمة أهمية أخرى للكسب كسماد ، وهى حاجة التربة المصرية إلى المادة العضوية التى به . فمنذ أن وجد الفلاح المصرى فى الأسمدة الكيمائية ما يعطى محصولا مربحا قل اهتمامه بالسماد البلدي ، فتناقص القدر المضاف إلى التربة المصرية من الأسمدة العضوية حتى أصبح الكثير من هذه الأراضى فى حاجة سريعة ملحة إلى هذه المادة الحيوية . ولقد استعرضت كثيراً من الأراضي التى يشكو أصحابها من قلة إنتاجها أو تلفها ، فكان من أهم وسائل النهوض بها وإعادة الخصب اليها إضافة المادة العضوية اليها .

نسبة المادة العضوية فى أهم وسائل التسميد العضوى

اسم السماد	فضلات الطيور	الكسب	متخلفات السلخانات	سماد الخلايا	البودريت	سماد بلدى	سماد بلدى صناعى
النسبة المئوية	٨٧	٨٥	٥٥ - ٦٧	٤٣	٢٢ - ٤٠	١٠	١١ - ٢٢ حسب المادة المصنوع منها

والجدول الموضح بعاليه هو مقارنة بين وسائل التسميد العضوى المعروفة فى مصر . ويلاحظ منها أن الكسب من أغنى هذه الأسمدة بالمادة العضوية ، غير أن ضخامة الكميات التى تضاف من الأسمدة البلدية ، معدل التسميد حوالى ٢٠ طنا للفدان من السماد البلدى ، يعوض نقص نسبة المادة العضوية فيها ، غير أن المزارع التى يقل فيها إنتاج الأسمدة البلدية والمواد العضوية عامة خصوصا حدائق الأراضى الرملية ، يستطيع الكسب أن يحل كثيرا من مشاكل الحاجة إلى التسميد العضوى بها .

ولن أستعرض فائدة المادة العضوية للتربة ، فهى معروفة مشهورة ، ولكن لها أيضاً تأثيراً طيباً على بعض المحاصيل لعل الأرز أهمها والفلاح المصرى يعرف هذه الحقيقة فيعمد إلى إضافة تبن البرسيم إلى حقل الأرز ، ولعل ذلك أيضاً أحد أسباب نجاح الكسب فى تسميد الأرز ، بينما لم يلاق الكسب فى تسميد القطن أو القمح أو الذرة غير نجاح محدود .

بعد هذا البيان لقيمة الكسب كسماد نستطيع أن نستخلص منه حقيقة هامة واضحة ، وهى أن الاستعمال النموذجى للكسب هو اتخاذه غذاء لأنه يدر لبنا — فى أحسن ظروف تغذية الجاموس قيمته ٦١٠و٩٧٧و٣ ج . م . وينتج عنه سماد عضوى أزوتى قيمته : ٦٠١و٦٤٧ ج . م . أما استعماله فى التسميد فيجب أن يكون فى أحوال طارئة أو لظروف خاصة ، وأن يقصر على الأرز فقط . أما اتخاذه مادة عضوية فيحسن تدبير ذلك من مخلفات الزراعة ، فإنه أغلى من أن يحل محلها إلا فى حالة الضرورة القصوى ، أما استعماله كوقود فيعتبر من وجهة النظر الزراعية — خسارة محققة .

هذا هو كسب القطن غير المقشور ، إنتاج الكسب المقشور لا يمثل أكثر من ٤٪ من الكسب كله ، وأرجو أن أكون بهذا العرض السريع قد وفيته بعض حقه فإنه من أعز وأنفع ما تنتجه مصر ، كما أرجو أن تتنبه الأذهان قريباً إلى قيمته الحيوية فى النهوض بالإنتاج الزراعى ، وأن تتخذ الوسائل الكفيلة بالاستفادة منه واستغلاله فى أوسع نطاق .

المراجع :

(١) محاضرات الدكتور احمد غنيم بك .
(٢) نتائج أبحاث قسم الكيمياء .
(٣) المخصبات الزراعية للدكتور احمد رياض .